راكان آل عايض

مشرح صبوا

لما بعد سقوط آل سعود

Rakan Alayedh

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي

مقترح عبور

لما بعد سقوط آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

نُؤمِنُ أنَّ تفكيكَ الكِيانِ السُّعوديِّ واجبٌ، بل هو أوجَبُ الواجباتِ، وأُولى الأولويّات؛ وفي سبيلِ تفكيكِه وانتزاعِ حُقوقِنا منه — بدءًا بالحُرِّيَّةِ المُغتَصَبة، فالأرضِ المحتلَّة، وبقيَّةِ الحُقوقِ المُنتهَكة — نُؤكِّدُ أنَّنا لن نَدَّخِرَ وقتًا ولا جُهدًا، وسنَعملُ بكُلِّ ما لدينا من إمكاناتٍ وطّاقاتٍ لتحقيقِ ذلك، واضعينَ في الأفقِ هدفَ إقامةِ الجُمهوريَّةِ الإسلاميَّةِ في الجَزيرةِ العربيَّة.

وما ذلك على اللهِ بعزيز.

راكان آل عايض

مُقدِّمة

إنّني أَعلَمُ ومُقتَنِعٌ أنَّ في الشّبابِ والشّابّاتِ من أبناءِ وبناتِ شَعبِنا الذي نُحبّه ونَرجو له التّحرّرَ والعِزّةَ والتّمكينَ وانتزاعَ حُقوقِه كاملةً من الغاصبِ المُحتلّ ابنِ سعود، وإقامةَ دولتِه الحرّةِ المستقلّةِ على أُسُسِ الشّورى والعَدلِ والمُساواةِ بين الناسِ والحُرّيةِ، والأمرِ بالمعروفِ والنّهي عن المُنكر، كما تَنُصّ على ذلك كلُّ نُصوصِ القرآنِ العظيمِ وشَرعِه القويم.

إنّني أَعلَمُ أنَّ فيهم مَن يَفورُ غَضبًا تجاه الأسرةِ البَغيضة، وإنّي أُدرِكُ جيدًا تلهّفَهم وتَرَقُّبَهم لِذلك اليومِ الذي فيه يُفكَّك ويُزالُ كِيانُ الطُّغيانِ والإجرامِ هذا، كِيانُ الظُّلمِ والفسادِ والاستعبادِ ومحاربةِ اللهِ والرّسولِ وأخيارِ العِباد. أعرِفُ أنَّ هناك الكثيرَ من أبناءِ وبناتِ شَعبِنا الذين يتوقونَ للتّحرّرِ وانتزاعِ الحقوقِ المنهوبةِ، والنّهضةِ بأنفُسِهم وأمّتِهم الإسلاميّةِ على كلّ المستوياتِ ومُختلِفِ المجالات.

أعلَمُ أنَّ هناك شبابًا وشابّاتٍ من شَعبِنا لا يَرضَونَ هُويّةَ المُحتلِّ، ولا التّسمّي باسمِه، أو اتباعِ دينه، لأنّه على النّقيضِ من دِينِ ربّ العالمين. أعلَمُ أنَّ هناك من أبناءِ وبناتِ شَعبِنا مَن لا يزالُ فيهم كرامةٌ وتوقٌ للإصلاحِ والحُرّيةِ وفِعلِ الخيرات، وهم يُشكّلون نسبةً لا بأسَ بها، إن هم بَدَؤوا يتحرّكون لتنظيمِ صُفوفِهم في سبيلِ توعيةِ غيرِهم، واستنهاضِ هِممِهم، وتَوجيهِ الطّاقاتِ نحو الوجهةِ الصّحيحة.

فيبدؤونَ بمن حولَهم من أشخاصٍ يَثِقونَ بهم ليُكوِّنوا – حسبَ ما يرونَ هم – أكبرَ عددٍ ممكنٍ من المجموعاتِ التوعويّة، لتكبرَ وتمتدَّ شيئًا فشيئًا، يومًا وراءَ يوم، حتى تَصلَ لأكبرِ عددٍ ممكنٍ من أفرادِ شرائحِ المجتمعِ المختلفةِ في كلّ مناطقِ البلاد، أملًا في إحداثِ التّغييرِ الذي نَرنُو إليه.

فلا نحن نُريدُ الخرابَ، ولا الاحترابَ، ولا الفوضى، ولا إسالةَ الدِّماءِ، كما يُخوّفُكم بذلك آل سعود، بل نُفضِّلُ – في سبيلِ تحقيقِ التّغييرِ الحقيقيِّ والانتقالِ إلى مرحلةِ ما بعدَ آل سعود – الثّورةَ الشّعبيّةَ السِّلميّةَ، المَسبوقةَ بثورةٍ في الوعي لدى جماهيرِ شَعبِنا في كلّ المناطق وبكل شرائحه، برجالهِ ونسائهِ، صغارًا وكبارًا. فإن لم تَتحقّقْ (أي الثّورةُ الشّعبيّةُ)، فلا مَناصَ من المُواجهةِ المُسلّحةِ معهم، أي مع آل سعود.

وقد وضعنا في هذا الكُتيّبِ مُقترحَنا الذي ندعو اللهَ أن يتقبّله، وأن يَنالَ القَبولَ والرِّضا لدى الشّعبِ (الذي هو مَن سيَختارُ الأخذَ به أو رَفضَه، ولن يكونَ لنا نحن غيرَ مجرّدِ الاقتراحِ، فلن نفرِضَ أنفسَنا، ولم نُقدِّمْ هذا المُقترَح أصلًا كي نُنفِّذَه نحن، بل مَن يَختارُهم الشّعبُ لذلك، وإنِ اختارَنا الشّعبُ، فنحنُ لها، وعلى قَدْرِ المسؤوليّةِ بعَونِ المولى عزّ وجلّ) للانتقالِ من حالةِ الاتّحادِ المشوَّهِ المفروضِ بقوّةِ السّلاح، إلى حالةِ الاتّحادِ الحقيقيِّ الذي يكونُ برِضًا واختيارٍ من الناس، وبالتالي الانتقالِ من حالةِ اللّاشرعيّةِ إلى الشّرعيّة، ومن اللّادولةِ إلى الدولةِ الاتّحاديّةِ الشّوريّةِ، القائمةِ على الأُسُسِ والقِيَمِ والمبادئِ والتّشريعاتِ الإسلاميّة، مُحقِّقينَ بذلك الدّورَ الاستخلافيَّ الذي كُلِّفَ الإنسانُ به، ليقومَ بالقِسط، ويُعمّرَ الأرضَ، مُحاربًا الفسادَ بكلِّ صُوَره، والطُّغيانَ بكلِّ مستوياته، ويُحكِّمَ شرعَ اللهِ على أرضِه.

وأمرُهم شورى بينهم: أين نحن من هذا؟

لا خلافَ أنَّ الإيمانَ باللهِ هو أوَّلُ أركانِ الإسلام، ولكن ما معنى الإيمانِ هنا؟ أهو تصديقٌ فقط، دون عملٍ واتّباع؟ أم هو تصديقٌ مضافٌ إليه الاتّباعُ والالتزامُ والعمل؟ لو كان الإيمانُ مجردَ تصديقٍ – كما قد يتصور البعض – فلا قيمةَ لذلك الإيمانِ بالمرة، (وما أكثرَ الذين يعتقدون أنهم من المؤمنين، وما هم بمؤمنين!). ما الفائدة، مثلًا، من مجرد التصديق بأنّ القرآنَ كلامُ الله، دون العملِ بما احتواه من قيمٍ ومبادئَ وتشريع؟

ماذا سيُغيِّر تصديقُك بوجود الله في الواقع؟ وكيف سيحاسبك اللهُ يومَ الحساب إنْ أنتَ فقط صدَّقتَ بوجوده سبحانه، دونما تطبيقٍ لما أمرَك به في كتابه؟ يعني: ماذا سيغيّر من الأمر وجودُ شخصٍ يُصدّق بوجود الله، لكنه في ذات الوقت يعبد الطغاة، ويأكل أموالَ الناس، ويكذب، ويرتشي، ويُنافِق، ويَزني، ويفعل المُوبقات؟

هذا ليس إيمانًا البتّة؛ الإيمانُ (مع وفوق التصديق) هو اتباعٌ، وعملٌ، والتزامٌ بما أنزله الخالقُ سبحانه في كتابه من تعاليمَ وتشريعاتٍ، وقيمٍ، وأخلاقٍ، وأوامرَ ونواهٍ. وللذين آمنوا (أي: ليس فقط صدّقوا بوجود الله سبحانه، وإنما عملوا بما أُنزِلَ عليهم، واتّبعوه، والتزموا به في حياتهم) صفاتٌ حدّدها المولى سبحانه فقال في محكم تنزيله: {فَمَآ أُوتِيتُمْ مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ ٱلْحَيَاةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ

يَتَوَكَّلُونَ * وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ ٱلإِثْمِ وَٱلْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ * وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ * وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّالِمِينَ} [الشورى: 36 - 40].

فالذين آمنوا يجتنبون كبائرَ الإثمِ والفواحشِ (المحرّمات والنواهي)، ومن صفاتهم أنهم يغفرون إذا ما غضبوا، ويستجيبون لله سبحانه، ويُقيمون الصلاة، وأمرُهم (مطلق الأمر: من أمور البيت، أو الحيّ وإدارته، وحتى أمور الدولة وحكمها وإدارتها) شورى بينهم.

والشورى ليست هي "المشورة" – التي قد تقتصر على مشاورة أو استشارة بعض الأفراد في أمرٍ ما – كما يُحرّف الكهّان ويفترون على الله، فيُصوّرون مجالسَ الطغاةِ والبُغاة (التي كلّها بالتعيين والتزوير) على أنها "مجالس شورى"، والشورى منها براء!

أما شورى القرآن، فهي تتعلّق بالأمّة كُلّها، بكل أفرادها، بكل فئاتها ومستوياتها، برجالها ونسائها، "بينهم" (أي: بين الأمّة ككل، من خلال مجالس الشورى أو ما يُسمّونها بمجالس التمثيل النيابي.

فتختار الأمّة ممثليها (أُولو الأمرِ منها) عبر الانتخابات الحرّة والنزيهة، ومن خلالهم تُشكّل وتراقب وتُحاسب وتَعزِل (إن رأت) الأمة حكومتها، وتُقرّر مصيرها، وتنظر في شؤونها وكل قضاياها المحليّة والإقليميّة، وعلاقاتها بالأمم الأخرى المجاورة والبعيدة، وقرارات السلم والحرب، وتقسيم ثرواتها بالعدل (فلا ربا، ولا استغلال، ولا غش، ولا احتكار، ولا أكل لأموال الناس بالباطل)، وما هو أصغر من ذلك أو أكبر... وهكذا يكون الأمر شورى بينهم. الأمر كله، صغيرُه وكبيرُه، يكون بين يدي الأمّة – في إطار حدود الله وشرعه، بطبيعة الحال – (لا بيد القلّة المستبدّة التي تتوارث البلاد والعباد).

فلا استئثار بالسلطة، ولا استبداد بالقرار، بل هي الشورى المجيدة التي جاء بها القرآن العظيم قبل ما يزيد عن (1400 عام).

فهذه صفاتُ الذين آمنوا باللهِ ربّ العالمين: فهم عليه يتوكّلون، ويجتنبون كبائرَ الإثمِ والفواحش، وإذا ما غضبوا هم يغفرون، ويستجيبون لربّهم فيُقيمون الصلاة (وإقامة الصلاة هنا ليست محصورةً في أوقاتها، أي: لا تُقيم صِلتك مع الله فقط وقت الصلاة، ثم بعدها – أو بين الصلوات – تقطع صِلتك به بارتكاب المحرّمات والمعاصي وأذيّة عباد الله، بل تظلُّ "مُقيمَ الصلاة" على الدوام، في المسجد وخارجه، مُتخلِّقًا بأخلاق القرآن وتعاليمه وقيمه، لا بأخلاق آل سعود والطواغيت وأتباعهم!). ويجعلون أمرهم (كله) شورى بينهم، ويُنفِقون مما رزقهم الله سبحانه (التضامن والتكافل الاجتماعي)، إلى آخر صفات المؤمنين {وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ * وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ}.

فهل نحن حقًّا من المؤمنين؟ كيف ذلك ونحن لا تنطبق علينا أهمُّ صفاتهم؟ كيف نقول إننا نستجيب لربّ العالمين ونحن بلا شورى، بلا حرية، بلا كرامة، بلا تضامن ولا تكافل فيما بيننا؟ كيف ندّعي الإيمانَ بالله ثم لا نُؤمن ونُطبّق الشورى في أمرنا بيننا؟ كيف ندّعي الإسلام ونحن نعبد الطغاة والأوثان؟

ينبغي أن يَعي الشبابُ المسلم – ذكورًا وإناثًا – أن الشورى جزءٌ من صميمِ عقيدةِ المسلم، وذلك بعد ما حاول الطغاةُ وكهنتُهم عبر التاريخ – ووصولًا إلى آل سعود وكهنة الوهابية – إفراغ عقيدةِ المسلم ومسخَها، حتى تتناسب مع متطلباتِ الطغاةِ وشروطِ بقائهم، فلا يعود المسلمُ يستنكر غياب الشورى، ولا يعتبر في ذلك إبطالًا وضربًا لعقيدته!، بل ويعتبر في كلامي هذا مبالغة!

عـلينا، معشرَ الشـبابِ والـشابّـات، أن نعيَ حـقيقةَ ديـنِنا، وصـحيحَ العقيدة، من كتاب الله سبحانه، لا من أفواه الكهّان والجُهّال..

فنعِيَ أن المسلمين بلا شورى (شورى القرآن، التي هي للأمة كلها)، مجرد قطعان، يسوقها ويستغلها ويعبث بها وبمقدّساتها ومقدّراتها وثرواتها وبلادها – ليس الطواغيت وحدهم، بل والأمم من ورائهم –، وأنَّ الإسلام بلا شورى، ليس بإسلام.

أُولى الأولويّات

نؤمنُ أنَّ تفكيكَ الكيانِ السعوديِّ واجبٌ، بل هو أوجبُ الواجباتِ وأُولى الأولويّات؛ هذا الكيانُ الغاصبُ الاستئصاليُّ، الذي لم يَسلم من شرِّه بشرٌ ولا حجر، والذي استغلَّ دينَ اللهِ أبشعَ استغلال؛ محرِّفًا، ومشوِّهًا، ومُحارِبًا إيّاه طيلةَ قرنٍ من الزمانِ وأكثر، بل منذ أن قامت الشراكةُ المشؤومةُ بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب عام 1744م.

وفي سبيلِ تفكيكِه (ونتحدّث هنا عن التفكيكِ السياسي بطبيعة الحال)، وانتزاعِ حقوقِنا منه – بدءًا بالحريةِ المُغتصبة، فالأرضِ المُحتلّة، وبقيّةِ الحقوقِ المُنتهَكة – نؤكّدُ أننا لن ندّخرَ وقتًا ولا جهدًا، وسنعمل بكلّ ما لدينا من إمكاناتٍ وطاقاتٍ لتحقيق ذلك، واضعين في الأفقِ هدفَ إقامةِ دولةٍ حقيقيةٍ اتحاديةٍ مدنيةٍ جمهوريةٍ، تقوم على هذه الأركان: الشورى، والعدل، والحرية، والمساواة بين البشر، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وحاكميّة الشريعة؛ أي: الدولة الإسلامية الحقيقية.

(والدولةُ الإسلاميةُ – لمن يجهل – هي دولةٌ مدنيّة، لا هي دينيةٌ ولا عسكرية، لا كهنوتيّة ولا وراثيّة)، والأمرُ فيها (مُطلقُ الأمر؛ بدءًا بالحكمِ وحتّى أقلّ وأصغرِ شيءٍ يخصُّ الأمّة)، للأمّة (كلِّ الأمّة) شورى بينهم (أي: بين الأمّة كلِّها، ذكورًا وإناثًا) ضمن حدودِ الشرعِ الحنيفِ الصالحِ لكلِّ زمانٍ ومكان.

على أن تكون عاصمةُ هذه الدولة هي المدينة التي اختارها سيّدي رسولُ الله ﷺ لإقامةِ أوّلِ دولةٍ مدنيّةٍ حقيقيّةٍ في تاريخِ المسلمين والإنسانيّة، أي: المدينةُ المنوّرة، مدينةُ الحبيبِ ﷺ.

ولا أظنُّ أحدًا من المسلمين يُعارضُ هذا الاختيار (على أنّه هو كذلك – أي هذا الاختيار – سيكون باختيارِ الأمّة لا بالفرضِ عليها، وسيأتي معنا تفصيلُ ذلك).

لِماذا التَّفكيك؟

مِمَّا لا يَخفى عليكم، أيُّها الفُضلاء، أنَّ الكِيانَ السُّعوديَّ إنَّما قامَ على دِماءِ وأشلاءِ رِجالِ ونِساءِ الجزيرةِ العربيَّةِ (وحتَّى الأطفالِ، لم يَسلموا من شَرِّ آل سعود وجُنودِهم)، بعد أن كَفَّروا – وكَهَنتُهم الوهابيُّون – كلَّ المسلمين، ليس في الجزيرةِ العربيَّةِ وحدَها، بل وفي العالَمِ أجمَعَ.

حتى قيل عند احتلالهم الطائف إنهم: "قتلوا الناس قتلاً عاماً، واستوعبوا الصغيرَ والكبير، والمأمورَ والأمير، وصاروا يذبحون على صدرِ الأمِّ الطفلَ الرضيع، وصاروا يصعدون البيوتَ ويخرجون ما توارى فيها، فيقتلونهم. فوجدوا جماعةً يتدارسون القرآن فقتلوهم عن آخرهم حتى أبادوا من في البيوت جميعاً، ثم خرجوا إلى الحوانيت والمساجد وقتلوا ما فيها، ويقتلون الرجلَ في المسجد وهو راكعٌ أو ساجدٌ، حتى أَفَنوا هؤلاء المخلوقات".

كُلُّ مَن لم يُصبح وهابيًّا، اعتُبِر كافرًا ومُشركًا، مُستَحِقًّا للقتل، ومُستَباحَ المالِ والعِرضِ (وفقَ عقيدةِ ابنِ عبدِ الوهَّاب طبعًا، وإلَّا فدينُ اللهِ بَراءٌ من هذا الكُفرِ والإجرام). ثمَّ نهبوا وسَعْوَدوا ما في جوفِ الأرضِ وما عليها (والنَّاسِ أيضًا).

إنَّ كيانَ آل سعود قد قام وتأسس على الغَصبِ والسلبِ، والباطلِ، والجورِ، والفجورِ، والظلمِ، والقهرِ، وتكفيرِ المسلمين، واستباحةِ دمائهم وأعراضهم وأموالهم. فهو كيانٌ لا شرعيةَ له من الأصل، وما بُني على باطلٍ فهو باطلٌ. لقد عاثَ في الأرضِ والناسِ فسادًا وظلمًا وإجرامًا

وخرابًا. فهل لهذا الكيانِ القابليةُ للبقاءِ أو الاستمرارِ، أو حتى للإصلاحِ؟ حتمًا لا.

لأنَّ المشكلةَ ليست فقط في شَكلِ النِّظامِ مثلًا لهذا الكِيان، أو بعضِ الشَّخصيَّاتِ فيه، وإنَّما هي مُتعلِّقةٌ بأصلِه (أي: كيف نَشَأ، وكيف امتدَّت وتوسَّعَت حُدودُه، إلى أن وصلَت إلى ما وصلَت إليه!).

المُعضلةُ هي أنَّ هذا الكِيان – وإنْ حاوَلَ البعضُ، أو علَّقوا شيئًا من الأملِ لإصلاحِه، أو تغييرِ بعضِ رُموزِه – لا شَرعيَّةَ له.

يعني: حتَّى وإن تحوَّل إلى مَلكيَّةٍ دستوريَّة – كما تُنادي بها المُعارضةُ المُسَعوَدة، فإنَّ الأساسَ هو ذاتُه: أنْ لا شَرعيَّةَ لهذا الكِيانِ مطلقًا. – (ونقول: "المُسَعوَدة"، لأنَّها لم تَكفُر بعدُ بآل سعود، بل تدعو وتَعملُ لبقائِهم، تحتَ شعارِ "المَلكيَّةِ الدستوريَّة"، أي: إعطاءُ آل سعود وكِيانِهم فُرصةً للحياةِ، والإجرامِ، والعَبَثِ بحقوقِ الناسِ، لِمُدَّةٍ أطول!).

كيف صار الاحتلال توحيدًا؟

يصف أفرادُ آل سعود ما قام به جدُّهم عبدُ الإنجليز "توحيدًا"، ويقولون عن كيانهم الغاصب الوهابيّ الاستئصاليّ هذا "دولةً عُظمى، وتحكم بالشريعة" (يقصدون شريعة ابن عبد الوهاب)، ويقول الأتباعُ ممّن يرجون بقاءهم أو قل "إصلاحهم"، يجب ألا نفرّطَ في هذا الكيان وحالةَ الاتحاد هذه على الإطلاق.

ولكن، لم يسألْ مُسعوَدٌ منهم نفسه: كيف صار الاحتلال توحيدًا؟ هل عُرِض علينا الانضمامُ لكيان ابن سعود ابتداءً حتى نسميه حقًّا "توحيدًا أو اتحادًا"؟ أم فُرِض علينا بقرار منه هو (وبريطانيا) وليس منّا؟ هل كان الانضمام نابعًا من حرية اختيار أم هو واقعٌ فُرِض علينا بقوة السلاح؟

إنّه كيانٌ قام ونشأ واستمرّ بقوة السلاح، كيانٌ أُسّس على التكفير واستباحة الأعراض والظلم والإكراه، ولم يكن لمن يُسمّى اليوم بـ"الشعب المُسعوَد" ربعُ قرار أو نتفةُ خيار في الرفض أو الانضمام لهذا الكيان، كلّ ذلك تمّ وكان بسيفٍ لطالما أشهره -ولا يزال- ابن سعود على رؤوس مُسعوَديه، فيما لو تجرّأ أحدٌ منهم ضده ولو بكلمة، بل ولو حتى بصمته!

فبالله عليكم يا أهل العقول الوازنة، هل مثلُ هذا الكيان قادرٌ أصلًا على الحياة؟ هل يمكنه الاستمرار فيما لو توفّر للناس هامشُ حريةٍ واختيار؟ بالطبع لا، وألف لا. إنّه كيانٌ مرفوضٌ ومنبوذٌ من أساسه، فوق أنّه منذ

أن قام وهو يحمل بذور فنائه وتفكّكه واندثاره فيه، وزواله أقرب مما يظن كلُّ المراقبين والمحللين.

من اللا شرعية إلى الشرعية!

إذًا، فهذا الكِيان (أو حالةُ الاتحادِ المُشوَّهة هذه) إنما تأسَّس – ابتداءً – وقام على الباطل، على اللا شرعيَّة، ولا يمكن لكيان (أو اتحادٍ) هذا أساسُه أن يستمرَّ، ويكونَ محلَّ قبولٍ ورِضا من الناس داخله (أو ضمنه)، مهما طرأ على هذا الكيان (أو الاتحاد) من محاولات إصلاحٍ وترقيعٍ وتزويقٍ بعد ذلك! (كيف لا؟ وقد تمّ ضمُّهم – أي: الناس – إليه بقوة السلاح، والتكفير، والتقتيل، أي: بالإكراه، رغمًا عن إرادتهم، ثم تمّ سَعْودتُهم، أي: تحويلهم إلى مجرد متاعٍ أو ملكيَّةٍ تابعةٍ لآل سعود، لا قرارَ لهم في أيّ شيء؛ سابقًا والآن وإلى ساعة الزوال!).

ومن أجل الخروج من حالةِ اللا شرعيَّة هذه إلى حالة الشرعيَّة، والانتقالِ من حالةِ الاتحادِ المُشوَّه إلى حالةِ الاتحادِ الحقيقيِّ الذي يتمُّ بقبولٍ ورِضا واختيارٍ من جماهير الأمَّة، لا مفرَّ من تفكيك هذا الكيانِ السعوديّ (إمّا بثورةِ الجماهير، أو بسلاحِ الطليعةِ المجاهدةِ المخلِصةِ المؤمنة، مرجعيتُها كتابُ الله، ثم هديُ نبيِّه ﷺ، تقود وتستنهض كلَّ الأمّة)، وعودةِ الأرضِ لأصحابها، أي: الشعب.

(وهذا سيحدث – بشكلٍ تلقائيٍّ – بمجرد سقوطِ نظامِ آل سعود وتفككِ كيانِهم السياسيّ)، ثم هم – أي: شعبُنا في كلِّ منطقةٍ من مناطق وأقاليم الجزيرة العربية – يعودُ إليهم قرارُ الاتحادِ الذي سيتمُّ – بحولِ الله – برِضا، واختيارٍ، وقبولٍ منهم، لا بالفرضِ والإكراه، كما فعل آل سعود وأسيادُهم الإنجليز.

وسنعرض هنا مقترحَنا نحن لإيجادِ حالةِ الاتحادِ الحقيقي، الذي لا يقتصر على شعبنا في جزيرة العرب فحسب، بل وينفتح على كلِّ جماهيرِ وشعوبِ الأمّة الإسلامية، جنوبًا وشمالًا، وغربًا وشرقًا، لمن اختار ذلك عن طَوعٍ واقتناع.

فنخرج من حالةِ الاتحادِ الحاليّ المشوَّه، إلى حالةِ الاتحادِ الحقيقيّ، وبالتالي من اللا شرعية إلى الشرعيةِ الكاملة.

ما بعد السقوط:

لِنقُل إنَّ الشَّعب قد نهضَ وتحرَّك، وقام قَوْمة رجلٍ واحد (الشعب كلُّه: رجالًا ونساءً، كبارًا وصغارًا)، وخرج في ثورةٍ شعبيَّةٍ تَجتثُّ آل سعود عن آخِرهم. (وبالمناسبة: لا يستطيع جنودُ آل سعود التعاملَ مع هكذا حدث، لانعدامِ الخبرةِ لديهم، وبالتالي سرعةِ انهيارِ النظامِ – بعونِ الله). وهذا ما نُؤيِّده نحن (أي: نؤيِّد الثورةَ الشعبيَّة)، فإن لم تتحرَّك الجماهير، فهناك الطليعةُ الصادقةُ المؤمنةُ – بإذنِ الله – التي ستأخذُ على عاتقِها مواجهةَ آلِ سعود بالطريقةِ التي هم (أي: آل سعود) فَرضُوها علينا؛ أي: بالسِّلاح.

وهذا ما لا نُؤيِّدُهُ ابتداءً، ولكن أين المفرُّ منه؟ فالقتالُ مكروهٌ بطبيعةِ الحال، ولا يَلتجئ إليه الإنسانُ إلا إذا انعدمتْ أمامَه كلُّ الخيارات.

أم لم تَقرؤوا قولَ الله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: 216]؟

ولكن هكذا هي الحياة: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ} [الأنبياء: 35].

صراعٌ وتَدافُعٌ:

{وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ} [البقرة: 251].

تَـدافُـعٌ بين الخيرِ والشرِّ، الـحقِّ والـباطـلِ، الـعدلِ والـظلمِ، الـشورى والاسـتبدادِ، الإسـلامِ والإجـرامِ، الإيـمانِ والـطغيانِ والـكُفرانِ، الحـريَّـةِ والاسـتعبادِ، الإصـلاحِ والإفـسادِ، الـعُمرانِ والخـرابِ، الإحـسانِ وأذيَّـةِ الـعبادِ، السَّـلامِ والـعُدوان... إلـخ. وقـد يَـصل هـذا الـتدافـعُ إلى مـرحـلةِ القتال، فيكون حينئذٍ أمرًا لا مفرَّ منه.

وهـذا هـو الـقتالُ في سـبيلِ الله؛ أي: في سـبيلِ الـحقِّ والخيرِ والـعدلِ، والـشورى، والإسـلامِ، والإيـمانِ، والحـريَّـةِ، والـصَّلاح، والـعُمران، والإحسان، والسَّلام، وكلِّ قيمِ القرآنِ العظيم... إلخ.

يقول الحقُّ سبحانه:

{إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ} [الصف: 4].

إذن، هَبوا أن كيانَ آل سعود قد اهتزَّ، وبدأ يتفكَّك وينهار – سواءٌ بثورةِ الجماهير أو بسلاحِ المجاهدين –؛ المهمُّ أنه تفكَّك وسَقَط، واستراح منه العباد. في هذه المرحلةِ بالذات – وهي التي تتخوَّف منها الجماهيرُ في كلِّ مكانٍ لما يشوبُها من فوضى واختلالٍ في الأمنِ العام – وهذا طبيعيّ؛ فأيُّ نظامٍ في العالم، يسقط – مهما كان ظالمًا ومجرمًا – يتبعُه شيءٌ من الفوضى وعدمِ الاستقرار.

ولكن، حجمُ هذه الفوضى مرهونٌ بمدى الوعي والتماسكِ لدى الجماهيرِ وقياداتها. فإن كانوا على قدرِ المسؤوليَّة، ومستوى المرحلة، وكانت لديهم خارطةُ طريق – على الأقل – لاجتيازِ هذه المرحلة، وتحقيقِ الأمنِ للناس، والاستقرارِ العام في البلاد، فلن تكونَ هناك حالةٌ من الفوضى التي يصعب ضبطُها والسيطرةُ عليها.

لذلك، على جماهيرِ أمَّتِنا وشعبِنا عدمُ التخوُّفِ من هذه المرحلةِ مُطلقًا، طالما الأهدافُ واضحة، وخارطةُ طريقِ العبور جاهزة.

كيف العُبور إذًا؟

أولًا: هذه الخارطة، أو المقترح لهذه المرحلة، لن ينال شرعيته، وبالتالي تطبيقه، قبلَ قبول الناس له واقتناعهم به. نحن لا نتحرَّك، ولا نعمل شيئًا (يتعلَّق بالأمّة)، دون أن يكون محلَّ رضا من جماهيرها (أي: جماهير الأمّة). أفليس الله يقول آمرًا نبيَّه الخاتم: "وشاورهم في الأمر"؟ هذا وهو المُصطفى! فكيف بنا نحن (الذين بعده، وكل من عاصره) الأدنى منه مقامًا وشأنًا؟

لذلك، الشورى في حياة المسلم هي منهج، ونمط حياة في كلّ شؤونه، صغيرها وكبيرها. وليست هي متعلِّقة بجوانب الحكم فقط، بل وفي البيت أيضًا، إذ فيه تبدأ أول ممارسة حقيقيّة للشورى، ومنه (أي: البيت المسلم الحقيقي) تخرج أجيال مؤمنة بها، ممارسةً لها، تطحن بها عظام الاستبداد قبل أن تُصبح عظامًا حتى!

في اللحظة التي يُعلَن فيها انهيار النظام، وبدء تفكُّك الكيان السعودي بأكمله، في كلّ المناطق من بلادنا، وعلى افتراض أن مقترحنا هذا قد صار محلَّ قبول لدى جماهير شعبنا في كل المناطق، فإنّه يكون الآتي:

يتم في كلِّ منطقةٍ من مناطق الجزيرة العربيَّة، عن طريق الترشيح والتصويت المباشر، اختيار مجموعةٍ من الكفاءات التي تستطيع تمثيلَ وخدمةَ مجموعِ جماهير شعبنا في كلِّ منطقةٍ من مناطق البلاد.

(تقريبًا مثلما يحدث عندما تُرشِّح قبيلةٌ من القبائل من ترى فيه من أبنائها الشخصيَّة الكفؤة لتمثيلها في محفلٍ ما، أو عند قبيلةٍ أخرى، أو

في أيِّ شأنٍ. فهل تعجز قبائلنا عن اختيار الأكفاء لتمثيلها ليس في مجرَّد محفل أو عند قبيلة أخرى، بل في مجلسٍ ينظر في شؤونهم وحقوقهم وأمنهم ومطالبهم وحاجاتهم ومستقبل بلادهم وأبنائهم؟ بالتأكيد لا، وهي تمارس ذلك باستمرارٍ أصلًا – وإنْ دون وعيٍ منها بذلك – على المستوى القبلي البدائي. هذا على سبيل التقريب، كي تتَّضح الفكرة).

لنفترض مثلًا أنَّه في إحدى المناطق تمَّ اختيار – لنقل – (200) شخصيَّة من أصحاب الكفاءات الذين رضي الناس عنهم وبهم، لتمثيلهم في تلك المنطقة (وكذا بقية المناطق الأخرى حسب التحديد المناطقي والتعداد السكَّاني في كلِّ منطقة، كما يحدده المختصُّون لاحقًا، بمشيئة الله تعالى).

يقوم هؤلاء (الـ200) شخصٍ بتشكيل ما نقترح تسميتَه بـ«مجلس شورى محلِّي»، يتم فيه تمثيل جماهير الشعب ومناقشة كلّ ما يخصهم ويخص تلك المنطقة وشؤونها وقضاياها ومعالجتها. ثم في داخل المجلس نفسه، بين الأعضاء، تتم انتخابات المجلس المحلي، فيُنتخَب الرئيس ونائبه وأمانة المجلس وتُحدَّد لجان العمل وغير ذلك، أي: تقسيم الأدوار بين الأعضاء بالتصويت داخل المجلس.

وعند الانتهاء من هذه المرحلة (والتي نأمل ألَّا تتجاوز الثلاثة أشهر) في كلِّ المناطق على مستوى البلاد، يتم الانتقال للمرحلة الثانية، حيث يتم ترشيح وتفويض – بتصويت الأعضاء – لنقل على سبيل المثال (35) شخصيَّة من كلِّ مجلس محلِّي في كلِّ المناطق، لتمثيل كلِّ منطقة من المناطق، فيما نقترح تسميتَه بـ«مجلس الشورى الاتحادي»، الذي نقترح أيضًا أن يكون في المدينة المنوَّرة، لتكون هي عاصمة الدولة الاتحاديَّة مستقبلًا.

ثم بعد ذلك (أي: بعد ترشيح هؤلاء النواب المفوَّضين من مجالسهم المحليَّة، والممثِّلين لشعبنا في كلِّ منطقة)، يقوم هؤلاء الأعضاء المفوَّضون والمنتخَبون بتشكيل مجلس الشورى الاتحادي في المدينة

المنوَّرة، وإجراء انتخابات المجلس الاتحادي كما تم على مستوى المجالس المحليَّة؛ فيُنتخب الرئيس (رئيس مجلس الشورى الاتحادي) ونائبُه، وأمانة المجلس، وتُحدَّد لجان العمل، وغير ذلك، أي: تقسيم الأدوار بين الأعضاء بالتصويت داخل المجلس.

وبطبيعة الحال، فإنَّ مهامَّ هذا المجلس (أي: مجلس الشورى الاتحادي) تختلف عن مهام (مجالس الشورى المحليَّة)، حيث من الاسم يتَّضح فرق المهام؛

فمجالس الشورى المحليَّة – من اسمها – تناقش وتنظر في شؤون كلِّ منطقة وقضاياها واحتياجاتها ومشاكلها،

بينما مجلس الشورى الاتحادي، فمهامه تتعلَّق بشؤون الاتحاد ككلّ (أي: قضايا الدولة الكبرى على مستوى المناطق كلها، أي على مستوى الاتحاد؛ منها – على سبيل التوضيح – قضايا الدفاع، والشؤون الخارجيَّة، وقرارات السِّلم والحرب – الجيش – والاقتصاد، وتقسيم الثروة والموارد الطبيعيَّة في البلاد، مساءلة ومحاسبة وعزل الحكومة الاتحاديَّة، إلى غير ذلك من قضايا تتعلَّق بكيان الدولة الاتحاديَّة ومؤسَّساتها).

بعد أن يتم تشكيل كلٍّ من مجالس الشورى المحليَّة (المرحلة الأولى)، ومجلس الشورى الاتحادي (المرحلة الثانية) في العاصمة الاتحاديَّة، وبعد أن يتم انتخاب رؤساء المجالس المحليَّة ومجلس الشورى الاتحادي وتقسيم الأدوار بالتصويت على أعضاء المجالس كلها، بما فيها المجلس الاتحادي (والتي نأمل أن لا تتجاوز مدة المرحلتين الستة أشهر كحدٍّ أقصى)، يبدأ كلُّ مجلسٍ في عمله، على الأقل لتسيير المرحلة الانتقالية والتأسيسيَّة، هذه مستعينًا بالخبرات السابقة من أبناء البلد في كل المجالات: الأمنيَّة، والاقتصاديَّة، والصحيَّة، وغيرها، ريثما ينتهي مجلس الشورى الاتحادي من هذه المهام العاجلة والأساسيَّة:

أوّلًا:

يتم التصويت فورًا – بعد انتهاء انتخابات المجلس (الاتحادي) وتقسيم الأدوار واللجان فيه – على حالة الاتحاد ذاتها، والعاصمة الاتحاديَّة للدولة.

(أي: يتم بالتصويت المباشر وأمام العالم أجمع، الانتقال من حالة الاتحاد المشوَّه الحالي، الذي فرضه ابن سعود والإنجليز بالذبح والتكفير والسلخ، إلى حالة الاتحاد الشرعي الحقيقي – ومن عاصمتهم الرياض إلى عاصمة الأمّة: المدينة – من قبل أعضاء مجلس الشورى الاتحادي، ومتأكِّدون أنَّ التصويت سيكون بالأغلبيَّة الساحقة، إن لم يكن بالإجماع. لذلك لن نتطرَّق حتى لاحتمال الانفصال).

هذا مع ملاحظة أنَّ كلَّ منطقة في المجلس الاتحادي سيكون لها ممثِّلون بالعشرات، وليس ممثلًا واحدًا أو اثنين! أي: سيكون هناك عدد كبير وكافٍ من النواب الممثِّلين لكلِّ منطقة في المجلس الاتحادي، وذلك من شأنه إضفاء مزيدٍ من الشرعيَّة، والتأكيد على تمثيل غالبية شرائح المجتمع في كلِّ منطقة.

ثانيًا:

بعد الانتهاء من التصويت على حالة الاتحاد والعاصمة الاتحاديَّة، واعتماد ذلك، يتم – في مدَّة لا تتجاوز الثلاثة أشهر – ترشيح اسم الدولة الاتحاديَّة وعلمها.

ويُفضَّل تجنُّب أيِّ رمز أو شعار قومي، والتركيز على البُعد الإسلامي حصرًا في كلٍّ من الاسم والشعار أو العلم الرسمي للدولة، (مع التأكيد هنا على رفض أي عبارات فيها لفظ الجلالة، والاكتفاء برموز كالهلال مثلًا وما شابه؛ حيث لا قُدسيَّة للعلَم، فقد يُحرَق وقد يُداس، فلا ينبغي

أن يحتوي على هذه العبارات: "لا إله إلا الله"، "الله أكبر"، "الله"... وما شابهها).

بعد ذلك، يتم التصويت من قِبل أعضاء مجلس الشورى الاتحادي على الاختيارات التي تم ترشيحها من قبل الأعضاء، ثم اعتماد اسم الدولة وعلمها على مستوى الدولة بكلِّ مناطقها ومجالسها المحليَّة، بعد انتهاء التصويت والاستقرار على خيارٍ واحد من بين الخيارات المطروحة.

ثالثًا:

يتم – في مدة لا تتجاوز ستة أشهر – وضع دستورٍ للبلاد، يتضمَّن مصادر التشريع، وعلى رأسها القرآن العظيم (وهو المرجع الأول والنهائي، والحاكم على كلِّ تشريعٍ يصدر)، ثم ما صحَّ من الهدي النبوي الشريف (أي ما وافق القرآن)، ثم ما يُقرره العلم الحديث، باعتباره وسيلةً اجتهادية لفهم الواقع ومتطلباته، وذلك ضمن شروط الشرع الحنيف وحدوده، مع إعمال العقل، والتشجيع على الاجتهاد في فهم النصوص لاستنباط الأحكام.

يتضمَّن الدستور تحديد نظام الحكم (وهو النظام الشوري، والديمقراطيَّة هي الآلية المعاصرة للشورى)، وطبقًا للآية الكريمة: "وأمرهم شورى بينهم"، فالأمر – مطلق الأمر ضمن حدود الشرع الحنيف – للأمَّة، كلِّ الأمَّة، نساءً ورجالًا.

يتضمَّن الدستور أيضًا حماية الحريَّات: حرية التعبير، حرية المعتقد، حرية الصحافة، حرية التجمُّع، حرية التظاهر، حرية تنظيم وإقامة المؤتمرات، حرية تشكيل الأحزاب السياسيَّة، والنقابات والاتحادات، وحرية تأسيس وعمل مؤسَّسات المجتمع المدني... إلى غير ذلك، وكلُّ ذلك طبعًا ضمن الإطار الإسلامي العام.

كما يُنصّ فيه على ضمان استقلال القضاء والعمل تحت شعار: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} [النساء: 58].

وتحديد مهامّ وعقيدة الجيش، التي تتمثل في حماية حدود البلاد، ونصرة المستضعفين {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا} [النساء: 75]، وضمان عدم وجود أي تهديد خارجي، ولو كان قريبًا من الحدود؛ أي: ضمان عدم وجود أي تواجد عسكري أجنبي – وهنا المقصود بـ(أجنبي) ما هو غير إسلامي، إذ إن أي تواجد عسكري إسلامي، وإن لم يكن ضمن الاتحاد القائم، لا يُعد تهديدًا – سواء على الحدود أو بالقرب منها، برًّا أو بحرًا أو جوًّا. هذا فضلًا عن تواجُدها داخل حدود البلاد كما فعل ويفعل آل سعود، حيث القوات الأجنبية تسرح وتمرح داخل أراضينا، ولا يوجد فردٌ واحدٌ منَّا يستطيع الاعتراض على ذلك. كما يجب ألَّا يتدخَّل الجيش في الشأن السياسي على الإطلاق.

وعقيدته العسكريَّة هي كما قال الله عزَّ وجل: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} (البقرة: 190)، (وهذا إن كان العدوان من الخارج).

أمَّا إن كان هناك عدوان من طرفٍ على آخر داخل الاتحاد ذاته، أي: حرب بين طرفين داخليَّين، فهكذا يكون التعامل حسب ما جاء في القرآن العظيم أيضًا: {وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [الحجرات: 9]. وفي كلتا الحالتين، أي سواء حرب ضد عدوان خارجي أو داخلي، يكون قرار السلم والحرب بيد المجلس الاتحادي. أي إن الجيش لا يتصرف من تلقاء نفسه مطلقًا عدا في الشؤون التفصيلية والفنية بطبيعة الحال.. ثم ما يلي ذلك من مواد يحددها الأعضاء

بمساعدة من كبار الدستوريين على مستوى البلاد والعالم. ثم يتم بعد الانتهاء من وضع الدستور وعرضه التصويت عليه من قبل ممثلي الأمة في المجلس الاتحادي واعتماده رسميًّا.

وللجندي الذي يرى في أي قرار عسكري معصيةً للخالق، أو تعديًا على حق من حقوق الناس، أو عدوانًا على شعبٍ ما، أو ما شابه، الحقُّ في عصيان الأوامر، ويلجأ إلى القضاء الشرعي ليَفصل في ذلك. فعقيدة الجيش الإسلامي ليست كعقيدة أي جيشٍ آخر؛ فالمسلم لا يعتدي، ولا يقتل بغير وجه حق، ولو أمره بذلك قائده العسكري أو أيُّ صاحب سلطانٍ على وجه الأرض.

فالمسلم لا يخشى في الله لومة لائم، ويُفضّل أن يُقتَل على أن يُطيع مخلوقًا في معصية الخالق سبحانه.

رابعًا:

بعد التصويت على الدستور واعتماده، يتمّ فورًا تشكيل الحكومة الاتحادية بترشيح وتصويت المجلس لأحد النواب الأعضاء ليقوم هو بتلك المهمة (رئاسةُ الوزراء، وطبعًا يحق للمستقلين أو غيرهم في البلاد الترشح لهذا المنصب وفق شروطٍ تحددها اللجان المختصة، ولكن في هذه المرحلة تحديدًا يتم ترشيح أحد أعضاء مجلس الشورى الاتحادي لهذه المهمة، حتى نعبُر إلى مرحلة الاستقرار السياسي وتتحسّن آليات وضوابط الترشح والتصويت مع الوقت، وبجهود أهل الاختصاص في ذلك)، على ألّا يكون أيُّ فردٍ من أعضاء الحكومة عضوًا في المجلس الاتحادي، وإنّما من كفاءات البلد وأصحاب الاختصاص.

ثم، بعد انتخاب رئيس الوزراء من قِبَل أعضاء المجلس الاتحادي وتشكيل الحكومة الاتحادية، يتم التصديق عليها من قِبَل المجلس الاتحادي، ثم يؤدي أعضاء الحكومة ورئيسها القسم الدستوري أمام المجلس والأمة كلّها، لتبدأ الحكومة في مهامِّ عملها. (سيكون هناك

ممثل لكل وزيرٍ من وزراء الحكومة في كل منطقةٍ على مستوى الاتحاد، ويحضر ممثل الوزير هذا في كل جلسات المجلس المحلي كنائبٍ عن وزيره في الحكومة الاتحادية – ما عدا رئيس الحكومة نفسه فلا ممثل له، أو وزير الدفاع، كون لا علاقة للجيش بالقضايا الداخلية في الدولة – وذلك من شأنه ضبط وتحسين مستوى العمل الحكومي، وجعل الأمة مُشرِفةً على أداء الحكومة، ليس فقط على مستوى المجلس الاتحادي بل والمجالس المحلية كذلك).

خامسًا:

بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة وبدء عملها، يتم الإعلان عن بدء السباق الرئاسي لاختيار رئيس الاتحاد، الذي ستكون صلاحياته محددة حسب ما يُقرّره ويراه مجلس الشورى الاتحادي، ويحقّ لكلّ مواطنٍ المشاركة في هذا السباق إذا ما توفرت لديه الشروط التي تحددها اللجان المسؤولة عن هذا الشأن. وفي مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، يتم اختيار الرئيس ويؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الشورى الاتحادي والأمة كلها، ليبدأ في مهامِّ عمله.

وطبعًا، الفترات الرئاسية هي فترتان فقط، كل فترة خمسُ سنوات، وكذلك رئاسة الوزراء.

ليكون تنفيذ كل المقترح في مدة لا تتجاوز العامين (والتي هي المرحلة الانتقالية والتأسيسية)، للعبور إلى مرحلة الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي، بحول الله وتوفيقه.

*ملحوظة: تُجرى الانتخاباتُ النيابية للأعضاء كل (4 أو 5) سنوات – حسب ما تُقرّره لجان الاختصاص – على مستوى المجالس المحلية، والمجلس الاتحادي بالتبعية، لأنه لا يصل إلى مجلس الشورى الاتحادي من لم يُنتخب ابتداءً من الناخبين، ثم ثانيًا من النواب المنتخبين في المجالس المحلية.

وفيما يخصُّ أسرة آل سعود، فإن القضاء هو حصرًا من سيتولى أمرهم، يقوده قوله تعالى:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ} [المائدة: 8].

ولا يُنفَّذ بحقهم شيءٌ إلا بحكمٍ منه (أي: القضاء)، فلا يُقتَل منهم سوى القتَلة ومن ثبت أنه متورّط في جرائم قتلٍ أو اغتصابٍ أو استعبادٍ أو تعدٍّ على الأعراض (حرابة)، وما دون ذلك من فسادٍ ماليٍّ ونهبٍ لثروات الشعب واستيلائهم على الأراضي الشاسعة وغيرها دون وجه حق، فيتم محاسبتهم عليها أشدَّ حساب، ويتم – بتكليفٍ من القضاء – ملاحقة الهاربين منهم إلى الخارج، ومحاكمتهم، واستعادة كل هللةٍ في حساباتهم البنكية لصالح خزينة الأمة.

وكذلك، يُصادَر كلّ ما هو مسجل بأسمائهم، سواء في الداخل أو في الخارج، هذا بالإضافة – طبعًا – لتجريدهم من ألقابهم الكُفرية الشِّركية (صاحب السمو الملكي، أو صاحب الجلالة، الأمير، أو الملك...)، ويتم إلغاء لقب "آل سعود"! ويُتعامل معهم بعد انتهاء محاكماتهم كمثل غيرهم، فيعملون مثل الناس، وينزلون إلى الشوارع معهم، لا قصور، ولا مزارع، ولا يخوت، ولا أراضٍ شاسعة منهوبة من أصحابها.

ولن تتكفل الدولة بالصرف عليهم، إلا كما تصرف على الفقراء والمحتاجين. ومن يحاول منهم – ولو همسًا – أن يعبث بأمن البلاد أو يَحلُم باستعادة مملكتهم، سيتم تحويله إلى القضاء للنظر في أمره، آملين أن يصدر بحقه الحكم العادل الرادع.

ونفس الأمر ينطبق على أسرة آل الشيخ، وبقية الأسر التي هي ضمن دائرة آل سعود ومتورّطة معهم في دماء وأموال المسلمين .

أخيرًا:

أدعو كل معارضي آل سعود إلى تأمل هذا المقترح، والنظر فيه بعناية، علَّنا نجتمع حول مشروعٍ جامع، يهدف إلى تأسيس الدولة المدنية الاتحادية الجمهورية الشورية؛ دولة القانون والحقوق والحريات والكرامة والمساواة والعدالة... (الجمهورية الإسلامية في الجزيرة العربية)، ونحرر أرضنا، ونعيد الحقوق إلى أصحابها، ونحاسب كلَّ من تورط في جرائم هذا الكيان الغاصب.

وفي الختام:

إنَّ هذا المقترح، كما يدلُّ عليه اسمه، ليس إلا اقتراحًا أوليًا، يستمدُّ شرعيَّتَه بالتزامه بالشرع وإرادةِ واختيارِ جماهيرِ الشَّعب، كما أوضحنا سابقًا. وهو يضعُ تصورًا كليًّا وشاملًا، تاركًا تفاصيلَ الأمور، ومنها الشؤون الاقتصادية على وجه الخصوص، لأهلِ الاختصاص الذين يعاونون ممثلي الشَّعب المنتخبين في مجالسِ الشورى المحلية والاتحادي.

ومع أنَّ هذا المقترح – كما نرى – قابلٌ للتنفيذ، فإنه كذلك مفتوحٌ دومًا للإضافةِ والتطوير المستمر، لا سيَّما من قبل المختصين المخلصين، بما يُحقِّق مقاصدَ الشرعِ ومصلحةَ الأمَّة.

وهذا ما لدينا، ومن كان عنده أفضل ممَّا طرحنا، فليأتِ به، ويعرضه على الأمَّة، مستصحبًا في ذلك المصلحة العامة التي لا تتعارض مع مقاصد الشرع الحنيف، وحقوقَ ومصيرَ الأمَّة.. فيترفع عن عقد النفسِ ودنس الأنا، وحب الظهور واللهثَ وراء الألقاب والمناصب.

{..إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} [هود: 88].

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

عن الكاتب/

كاتب وباحث، وناشط حقوقيّ وسياسيّ معارض من الجزيرةِ العربيّة، ذو مرجعيّةٍ إسلاميّة.

صاحبُ رؤيةٍ تغييريّةٍ شاملةٍ للواقعِ السياسيِّ في الجزيرةِ العربيّة، تقومُ على أُسسِ المساواةِ، والحرّيّةِ، والشورى، والعدالةِ، وحقوقِ الإنسان.

أسعى للمساهمةِ في إحداثِ ذلك التغييرِ المرجوِّ، من خلالِ نشاطي على مختلفِ المستوياتِ الفكريّةِ، والسياسيّةِ، والحقوقيّةِ، والثقافيّة.

مقيمٌ حاليًّا في المملكةِ المتحدةِ (بريطانيا)، كلاجئٍ سياسيٍّ منذ عدّةِ أعوام، حيث أُواصلُ نشاطي من هناك.

*** المؤلَّفات المنشورة:**

1. نحو دولةٍ مدنيّةٍ شوريّةٍ جمهوريّةٍ اتحاديّةٍ في جزيرةِ العرب

(رؤيةٌ للإصلاحِ والتغييرِ السياسيِّ في ضوءِ المبادئِ الإسلاميّة)

2. مفهوم المُلك في القرآن

(بين التمكينِ المشروطِ المؤقّت، والتمليكِ المطلقِ الدائم)

3. المرأةُ المسلمة

(بين تحريرِ الوحي وقيودِ الفهم)

4. التغيير الذي نريد

(جذريّ، شامل، ومنهجيّ)